COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

أصول الشرعية السياسية وتطبيقاتها المعاصرة

(دراسة فقهية مقارنة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية)

إعداد

صالح بوشلاغم

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

يونيو ٢٠١٣م

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾

سورة الشورى: ٣٨.

خلاصة البحث

سعت هذه الدراسة إلى بحث موضوع الشرعية السياسية في المنظومة الفقهية السنية والإباضية والشيعية، ومقارنة توجهاتها القديمة والمعاصرة بما جاءت به النصوص ودلت عليه المقاصد الشرعية. واشتملت على ستة فصول؛ الأول منها تمهيدي، أما الثاني فدار حول بيان مفهوم الشرعية السياسية وأنواعها وحالاتها وتاريخها الإسلامي، وجاء الفصل الثالث لاستقراء الآيات والأحاديث ذات الصلة بالشرعية السياسية، وكذا مقاصد الشريعة الخاصة بباب السياسة، أما الفصل الرابع فكان لبحث معيار الشرعية السياسية الذي على أساسه يمنَح المحكوم الشرعية السياسية للحاكم أو النظام الذي يختاره، وفي الفصل الخامس تعرض الباحث لدراسة طرائق الوصول إلى السلطة في الفقه الإسلامي ومدى استجابتها لمقتضيات الشرعية السياسية، وفي الفصل الأخير دراسةٌ لجملة من الوسائل المعاصرة لإصلاح الشرعية السياسية من وسائل سلمية وغير سلمية. واستعان الباحث في هذه الدراسة بالمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي المقارن، وحاول توظيفها كلاً في موضعه. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن الشرعية السياسية الإسلامية هي الاعتقاد الطوعي بالحق في الحكم في نظر أغلب المحكومين ابتداء واستدامة وفق المعيار الإسلامي في النظام والبرنامج السياسي والأشخاص المرشحين، وأن اعتناء الشريعة بالشرعية السياسية تجلى في آيات الشورى والعدل والنهي عن طاعة الظالمين، وفي تطبيقات الرسول ﷺ وتشريعاته، وفي مقاصد الشريعة الخاصة بباب السياسة التي لا يمكن تحقيقها من غير حصول الشرعية السياسية للسلطة. كما توصلت الدراسة إلى أن معيار الشرعية السياسية الإسلامي هو الكفاية؛ ورجح الباحث اشتماله الكفايةَ في كل من النظام والبرنامج السياسي ومواصفات الحاكم أو النائب. وبينت الدراسة أن طريق الوصول إلى السلطة لا يكون شرعيا إلا بحصوله على رضا المحكومين الطوعي، وأن الأصل في وسائل إصلاح الشرعية السياسية الإباحة، ومن ذلك الثورة المسلحة ضد الحاكم غير الشرعي فهي مشروعة عند جمهور الأمة بشروط، وأن الأصل في الاستعانة بالمنظمات العسكرية الدولية المعاصرة الحظر ولا تجوز إلا اضطرارا.

ABSTRACT

This thesis seeks to study the issue of political legitimacy in the jurisprudence systems of the Sunni, Ibadhi and Shiite, and compare between the ancient and contemporary opinions based on holly texts contains and the objectives of Shari'a. The thesis consist of six chapters; the first is the preliminary chapter, while the second focuses on the concept of political legitimacy and its types, cases, and history in Islam. The third chapter extrapolates verses and hadiths related to political legitimacy as well as the objectives of Shari'a on policy. The forth chapter examines Islamic stand on political legitimacy which based on how the people give legitimacy to the governor or to the chosen political system. In the next chapter, the researcher identifies the ways of power in Islamic jurisprudence and to what extent they meet the requirement of political legitimacy. In the last chapter, the researcher examines some tools to repair political legitimacy in both peaceful and non-peaceful ways. The researcher used the indicative, descriptive analytical and comparative critical methodologies. The most important findings indicates that political legitimacy means the voluntary belief of the governed in the right of the governor. The shari'a gives importance to political legitimacy through verses of the Shura, justice and other verses which prohibit obedience to oppressive governors, based on the practices of the Prophet, the legislations and by Sharia political objectives which cannot be realized without political legitimacy. The Islamic standard of political legitimacy is the efficiency and the researcher suggests that it should be in political system, political program and efficiency of governor. The study illustrates that the way of getting power cannot be legitimate only if it takes the optional acceptance of the people. In addition, the study proves that the tools to repair political legitimacy such as armed revolution against illegitimate governor are permissible which is legislated by majority of scholars with some conditions; however, recourse of international military organization is prohibited and can only be used in forced cases.

APPROVAL PAGE

The thesis of Salah Bouchelaghem has been approved by the following:

_____
Bouhedda Ghalia
Supervisor

_____
Hassan Ibrahim Hendaoui
Internal Examiner

_____
Shukeri Mohamed
External Examiner

_____
Ismaiel Hassanein Ahmed
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Salah Bouchelaghem

Signature…… Date…….

.

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٣ محفوظة لـ: صالح بوشلاغم.

أصول الشرعية السياسية وتطبيقاتها المعاصرة
(دراسة فقهية مقارنة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية)

لا يجوز إعادة إنتاج هذا البحث غير المنشور أو استخدامه في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: صالح بوشلاغم.

التوقيع: ..... التاريخ: .....

إهداء

إلى التي أسهرتها ذات ليال وطالما آلمها قلبها حرصا علي وما فتئت تدعو لي عطفا وحنانا

أمي الغالية

إلى الذي أبى دوما إلا أن أواصل مسيرتي العلمية وما يزال يتعهدني بنصحه حبا وإخلاصا

والدي العزيز

إلى التي تحشمت معي صعاب السفر بين الأوطان وصبرت وأخلصت إحسانا ووفاء

زوجتي المثابرة

إلى الذين انشغلت عنهم بدراستي وكل مساء يرقبون عودتي لأصافح قلوبهم البريئة

أبنائي البررة

إلى الذين معهم نشأت وبينهم ترعرعت فهم دوما في ذكريات سعادتي وما انقطعوا يدعون لي

إخوتي الأشقاء

إلى تلك الثلة من الشباب الصالحين الذين دعموا مسيرتي وحفزوني بلسانهم الطيب

إخواني الأخلاء

إلى الذين ما فتئوا يسألون عني وكل أملهم أن أعود إليهم فأمضي معهم في دروب الخير

أصدقائي الكرام

إلى أرواح شهداء الحرية على مر التاريخ الذين بذلوا ويبذلون أرواحهم في سبيل الله، سعيا نحو

الشرعية السياسية

صالح

الشكر والتقدير

ليس بوسع المرء، وهو يحرر آخر الكلمات في بحثه الذي استغرق ليالي وأياما طوالا، إلا أن يرفع أكف الضراعة والحمد والشكر الجزيل إلى المولى العلي القدير؛ أن أنعم عليه وتفضل بإتمامه، **فاللهم لك الحمد كله أوله وآخره حتى ترضى يا رب العالمين**. وإنه لمن جميل العرفان والوفاء بالفضل لأهله أن أثني بالشكر الجزيل الوافر لمشرفتي الفاضلة **أ.م.د غالية بوهدة** لما أولتني إياه من اهتمام ورعاية وتوجيه، ولما أحاطتني به من كريم خلقها وعظيم خلالها وجميل صبرها، فالله أسأل لها دبر كل صلاة أن يبدلها عافية وبركة في علمها وأهلها. كما أشكر جزيل الشكر أعضاء اللجنة المناقشة الذين اقتطعت الدراسة من أوقاتهم رجاء تصويب أخطائها وزيادة صوابها ودافعهم إلى ذلك حب الخير، فالله أسأل لهم عظيم الثواب ووافر التسديد. والشكر موصول أيضا إلى كل الذين يسروا لي سبل الوصول إلى المصادر العلمية ابتداء بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها الرائعة. كما أشكر أستاذي الفاضل د.محمد الطاهر الميساوي إذ زودني برسالة جامعية ذات صلة بالموضوع ما كان لي أن أظفر بها لولا جوده وكرمه وتشجيعه لطلبة العلم. كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أستاذيَّ الفاضلين أحمد كروم وعمر بازين لما أمداني به من مصادر، وكذا أستاذي الفاضل طالب السعدي الذي زودني بمصادر تحمَّل جلبها إلي من بلاد عُمان. فإلى هؤلاء جميعا وإلى كل الذين لا أتمكن من ذكر أسمائهم كل باسمه جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

محتويات البحث

خلاصة البحث ..... ب
خلاصة البحث بالإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة الإقرار ..... هـ
إهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول تمهيدي ١
مقدمة ٢
مشكلة البحث ٣
أسئلة البحث ٤
أهْدافُ البحث ٤
أسباب اختيار الموضوع ٤
أَهمِّيةُ البحث ٥
حُدودُ البحث ٦
منهج البحث ٦
الدِّراساتُ السَّابقة ٦
هيكل البحْث ١٢

الفصل الثاني: مفهوم الشرعية السياسية وأنواعها وحالاتها وتاريخها الإسلامي ١٤
المبحث الأول: مفهوم الشرعية السياسية ١٥
المطلب الأول: الشرعية في اللغة والاصطلاح ١٥
المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الشرعية السِّياسيَّة ١٨

المطلب الثالث: المصطلحات ذات الصلة بالشرعية السياسية ٢٩
المبحث الثاني: أنواع الشرعية السياسية وحالاتها ٤٣
المطلب الأول: أنواع الشرعية السياسية..... ٤٣
المطلب الثاني: حالات الشرعية السياسية ٥٢
المبحث الثالث: الشرعية السياسية في التاريخ السياسي الإسْلاَمي ٥٨
المطلب الأول: الشرعية السياسية في عهد الرسالة ٥٨
المطلب الثاني: الشرعية السياسية في عهد الصحابة..... ٦١
المطلب الثالث: الشرعية السياسية في الدولة السنية..... ٦٨
المطلب الرابع: الشرعية السياسية في الدولة الإباضية..... ٧٧
المطلب الخامس: الشرعية السياسية في الدولة الشيعية ٩١

الفصل الثالث: أصول الشرعية السياسية ٩٩
المبحث الأول: الشرعية السياسية في القرآن الكريم ١٠٠
المطلب الأول: آيات الشورى..... ١٠٠
المطلب الثاني: آية الأمراء ١٠٤
المطلب الثالث: آيات النهي عن طاعة الظالمين..... ١٢٧
المطلب الرابع: قصة فرعون ١٣٦
المبحث الثاني: الشرعية السياسية في السُّنة النبويَّة..... ١٤٤
المطلب الأوَّل: الشرعية السياسية في تصرفات الرَّسول ﷺ ١٤٤
المطلب الثاني: أحاديث السلطان ظِلُّ الله..... ١٥٥
المطلب الثالث: أحاديث مطلقة في الأمر بالطاعة ١٦٥
المطلب الرابع: أحاديث مقيِّدة للطاعة..... ١٧١
المطلب الخامس: أحاديث النهي عن الطاعة ١٧٦
المطلب السادس: أحاديث الأمر بتغيير المنكر ١٨٢
المطلب السابع: أحاديث الأمر بالطاعة والصبر ولو مع الجور والفسق..... ١٨٦
المبحث الثالث: مقاصد الشريعة والشرعية السياسية..... ١٩٥
المطلب الأول: الشرعية السياسية ومقصد العدل ١٩٥
المطلب الثاني: الشرعية السياسية ومقصد الحرية..... ٢٠٠

المطلب الثالث: الشرعية السياسية ومقصد الأمن ٢٠٢
المطلب الرابع: الشرعية السياسية ومقصد العمران ٢٠٣

الفصل الرابع: معايير الشرعية السياسية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ٢٠٧
المبحث الأول: معيار نسل النبوة في ضوء مقاصد الشريعة ٢٠٨
المطلب الأول: أسس معيار نسل النبوة ٢٠٨
المطلب الثاني: التطبيق التاريخي لمعيار نسل النبوة..... ٢١٤
المطلب الثالث: معيار نسل النبوة ومقاصد الشريعة السياسية..... ٢٢٧
المبحث الثاني: معيار النسب القرشي في ضوء مقاصد الشريعة ٢٣٠
المطلب الأول: الخلاف في اشتراط القرشية ٢٣٠
المطلب الثاني: مستندات معيار النسب القرشي..... ٢٣٧
المطلب الثالث: معيار النسب القرشي والمقاصد السياسية..... ٢٤٨
المبحث الثالث: معيار الكفاية في ضوء مقاصد الشريعة ٢٥٤
المطلب الأول: كفاية النظام السياسي..... ٢٥٥
المطلب الثاني: كفاية البرنامج السياسي..... ٢٦٣
المطلب الثالث: الكفاية في الأشخاص ٢٦٨

الفصل الخامس: الشرعية السياسية وإسناد السلطة في الفقه الإسلامي ٢٧٩
المبحث الأول: الشرعية السياسية وأهل الحل والعقد ٢٨٠
المطلب الأول: صفة أهل الحل والعقد ووظيفتهم..... ٢٨٠
المطلب الثاني: عدد أهل الحل والعقد..... ٢٨٣
المطلب الثالث: نطام أهل الحل والعقد في سياق النظرية السياسية الإسلامية..... ٢٩٢
المطلب الرابع: الشرعية السياسية لأهل الحل والعقد في ضوء المقاصد السياسية ٣٠١
المبحث الثاني: الشرعية السياسية وولاية العهد..... ٣٠٨
المطلب الأول: مفهوم ولاية العهد ومحل البحث فيها..... ٣٠٨
المطلب الثاني: مشروعية ولاية العهد من دون اشتراط قبول أهل الحل والعقد..... ٣١٠
المطلب الثالث: مشروعية ولاية العهد بشرط قبول أهل الحل والعقد..... ٣١٤
المطلب الرابع: الشرعية السياسية لولاية العهد في ضوء المقاصد السياسية ٣١٩

المبحث الثالث: الشرعية السياسية وإمامةُ القهر والغلَبة ٣٢٦
المطلب الأول: مفهوم ولاية الغلَبة وصورها ٣٢٦
المطلب الثاني: القول بالشرعية السياسية لإمامة الغلبة ٣٣٣
المطلب الثالث: القول بعدم الشرعية السياسية لإمامة الغلبة ٣٣٩
المطلب الرابع: الشرعية السياسية لإمامة الغلبة في ضوء المقاصد السياسية ٣٤٥

الفصل السادس: تطبيقات معاصرة للشرعية السياسية في ضوء المقاصد السياسية ٣٦٠
المبحث الأول: الشرعية السياسية والأنظمة السياسية المعاصرة ٣٦١
المطلب الأول: الشرعية السياسية والأنظمة السياسية المعاصرة ٣٦١
المطلب الثاني: مبطلات الشرعية السياسية المتعلقة بالتصرف السياسي ٣٦٥
المبحث الثاني: إصلاح الشرعية السياسية بالوسائل السلمية ٣٧٥
المطلب الأول: التنشئة السياسية في ضوء المقاصد السياسية ٣٧٥
المطلب الثاني: المظاهرات السلمية في ضوء المقاصد السياسية ٣٨١
المبحث الثالث: إصلاح الشرعية السياسية بالوسائل العسكرية ٣٩٣
المطلب الأول: الانقلاب العسكري في ضوء المقاصد السياسية ٣٩٣
المطلب الثاني: الثورة المسلحة ضد الحاكم الجائر عند المحرمين والموجبين لها ٣٩٥
المطلب الثالث: الثورة المسلحة ضد الحاكم غير الشرعي عند المجيزين لها ٤٠٩
المطلب الرابع: الاستعانة بالمنظمات العسكرية الدولية في ضوء المقاصد السياسية ٤٢٥

خاتمة وتوصيات ٤٤٠

المصادر والمراجع ٤٤٦

الفصل الأول

تمهيدي

مقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

أسباب اختيار الموضوع

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

هيكل البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه الطاهرين، ومن سار على هديه واتبع هداه إلى يوم الدين. وبعد،

فعندما كنت أحرر فصول رسالتي لدرجة الماجستير؛ كانت الحيرة تتملكني وأنا أتابع فروع الفقه السياسي ضمن قواعد فقهية ناظمة وألحظ بين الفينة والأخرى تلك الهوة الشاسعة بين مباحث السياسة الشرعية في المقررات الجامعية والمنشورات الفقهية وواقع الأنظمة السياسية المعاصرة وتعقيداتها وتفصيلاتها السياسية والقانونية الدستورية؛ بما يجعل المتابع يوقن أن لا بد من ثورة في مباحث السياسة الشرعية تعيد اللحمة بين الواقع العملي والدراسة النظرية. وكان يتبدى لي دوما أن المدخل الأساس لذلك كله هو بوابة الشرعية السياسية التي ما إن تُراجَع تفصيلاتها في ضوء من ثوابت الشرع وتطورات الواقع بجرأة وصرامة علميتين موضوعيتين لا تعرفان الانحياز؛ حتى تسري الحياة من جديد في جسد مباحث السياسة الشرعية. ولعل من مفارقات ذلك أن يكون سبب حياتها في معكوس لفظها!

وعندما حررت خطة الموضوع قبل خمس سنوات تقريبا من الآن؛ لم تكن هنالك بوادر واقعية صريحة تشي بثورة في واقع هذا المفهوم في البلدان العربية، ولم يطو الشارع العربي بعد لفيح صيفه الذي كان يؤذن حتما بأمل في ربيع مشرق ذات يوم! غير أن الأقدار شاءت أن يتزامن بحثي للشرعية السياسية مع واقع الربيع العربي الذي هوى بعروش بعض المستبدين، وصار الشارع العربي لا يعرف إلا سؤال الشرعية، وهو السؤال الذي سيبقى يفرض نفسه حيثما وُجدت سلطة آمرة محتكرة لوسائل الإكراه على الامتثال.

فدائرة الشرعية السياسية دائرة محورية مركزية في تشكيل هرم السلطة وتنظيم الحياة السياسية العامة تبعا لذلك، وهي ترصد مدى رغبة الناس واندفاعهم الطوعي للتعاطي الإيجابي مع أوامر السلطة الحاكمة وتوجيهاتها. وإذا كانت الشرعية السياسية (Political Legitimacy) في كثير من الأنظمة الغربية المعاصرة تُستمد جملة وتفصيلا من الشعوب؛ فإن

تصور فقهاء الإسلام لمصدر الشرعية السياسية وما يتعلق بها من أحكام دلت عليها نصوص الشرع وقواعده العامة ما يفتأ مشكلا على الباحث فيه، غير واضح المعالم، -وبخاصة عند استحضار المذاهب الإسلامية كافة- وما يزال في حاجة إلى مراجعة شاملة؛ تؤصِّل لمباحثه، وتعرض آراء الفقهاء فيه، آخذة بعين الاعتبار مقاصد الشريعة الإسلامية عامة وما يتعلق منها بباب السياسة خاصة، وذلك ما يتناسب مع ندرة النصوص السياسية التفصيلية.

مشكلة البحث

الإطار النظري لمشكلة هذه الدراسة هو **علاقة الحاكم بالمحكوم من حيث اعتبار الشرعية السياسية فيها**، أي مدى مراعاة النظرية السياسية الإسلامية -متمثلة في التيار السني بمذاهبه الأربعة والشيعي الإمامي والإباضي- لرضا المحكوم عن السلطة الحاكمة واستعداده الطوعي للتعاطي الإيجابي مع أوامرها. ومن أجل تبين موقف الفقه الإسلامي والإفادة الواقعية من بحث الشرعية السياسية لا بد من متابعة ذلك الإطار النظري في ثلاثة مستويات؛ **الأول: أصول الأحكام الفقهية** من نصوص القرآن، ونصوص السنة بأنواعها قولا وفعلا وتقريرا، ومقاصد الشريعة السياسية، **الثاني: الأقوال الفقهية ومواقف الفقهاء من الشرعية السياسية** ومدى اعتبارهم لها في علاقة الحاكم بالمحكوم. **الثالث: أنظمة الحكم المعاصرة** -في صورتها النظرية المنشودة بغض النظر عن ممارساتها الواقعية- **والأحكام المتعلقة بالشرعية السياسية فيها**. وبتناول الموضوع في هذه الحلقات الثلاثة: الأصول، الأقوال الفقهية، النظم السياسية المعاصرة، ستكون الدراسة شملت الجانب النظري للشرعية السياسية، بما يكشف عن موقف الفقه الإسلامي فيها، ويرفع اللبس عن كثير من الأقوال الفقهية التي وقفت إلى جانب القهر والاستبداد الظالم، ويلبي حاجة كثير من حركات التغيير الواقعية التي تسعى إلى إصلاح الشرعية السياسية ولربما انحرفت عن مقتضياتها والأحكام المتعلقة بها.

أسئلة البحث

يطرح هذا البحث أسئلة عديدة أهمها:

١- ما مفهوم الشرعية السياسية وأنواعها وحالاتها وتاريخها الإسلامي؟

٢-ما أصول الشرعية السياسية في الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة السياسية؟

٣- ما آراء الفقهاء في معيار الشرعية السياسية الإسلامية مع الترجيح؟

٤- ما موقع طرق إسناد السلطة في الفقه الإسلامي من الشرعية السياسية؟

٥- ما أحكام وسائل إصلاح الشرعية السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة؟

أهْدافُ البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- بيان مفهوم الشرعية السياسية الإسلامية.

٢- تحليل أصول الشرعية السياسية في الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة.

٣- مناقشة آراء الفقهاء في معيار الشرعية السياسية وتحليلها ونقدها.

٤- تحليل طرق إسناد السلطة في الفقه الإسلامي ونقدها في ضوء النص والمقاصد.

٥- دراسة أحكام وسائل إصلاح الشرعية السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص ما يدعو لتناول موضُوع الشرعية السياسية بالدِّراسة والبحث في ثلاثة أسباب:

- عدم وجود دراسة خاصة ومستقلة شاملة -حسب اطلاع الباحث- تؤصل للموضوع وتبحث العلائق التي لا تنفك عنه في الفقه الإسلامي مع أهميته والحاجة الواقعية إليه.
- نجاح كثير من الأنظمة غير الإسلامية في تحقيق مستويات عليا من الشرعية السياسية في مقابل اضطراب الشرعية السياسية في تاريخ المسلمين وواقعهم، فما تزال السلطة تتداول بطرق دموية غير سلمية تفقدها كل شرعية. مع ادعاء أطراف حصول الشرعية السياسية لأنظمة معينة بناء على مفاهيم منسوبة إلى

الفقه الإسلامي.

- تباين وسائل المطالبة بإصلاح الشرعية السياسية؛ فضلا عن الاضطراب في مفهومها بين المدارس الفقهية الإسلامية، واكتواء الشعوب الإسلامية بنار أفكار متطرفة تدعي السعي في إصلاح الشرعية السياسية واستعادتها.
- شيوع صور متعلقة بالشرعية السياسية متضاربة تماما مع مفاهيم العدل والحرية التي نص عليها الشرع الإسلامي في قطعيات نصوصه بما يبعث على التساؤل عن مدى مشروعية تلك الصور جميعا.

أَهمِّيةُ البحث

لعل الواقع السياسي الراهن للدول الإسلامية والعربية منها خصوصا، وبالنظر إلى ما تُشن فيه من حروب، وما تندلع فيه من فتن، جراء ادعاء شرعية نظام للحكم أو خلعها، أو نفي المشروعية عن تصرف حزبي أو فردي ذي صلة بالشرعية السياسية أو إثباتها... هذا الواقع بكل مفرداته من صراع ووفاق ونزاعات؛ يجعل المسلمين في حاجة أكيدة لمعرفة ما يتعلق بفقه الشرعية السياسية حتى لا يتخذ الدين مدخلا لتحقيق أطماع خاصة تستغل الضبابية الحاصلة في الوعي العام حول الشرعية السياسية في المنظور الإسلامي. فالبحث عن أصول الشرعية السياسية وضوابطها وشرائطها وتطبيقاتها ذو أهميَّة يقتضيها توجيه واقع المسلمين في ممارساتهم السياسية في كافة الأقطار.

كما أن أهمية البحث هي في محاولته تحديد معيار واضح لمنح الشرعية السياسية؛ يعكس ثوابت الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ويرفع عن المسلم حيرته في معيار منح الشرعية السياسية، خصوصا إذا عُلم أن كثيرا من المتناقِضَات في واقع التصرفات السياسية للمُسلِمين غالبا ما تُنسب شرعيتها السياسية ومشروعيتها جميعًا إلى الدِّين. كما أن بحث هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة في السعي نحو صياغة قانون دستوري يحترم نصوص الوحي ويحافظ على مقاصد الشريعة الإسلامية في موضوع الشرعية السياسية، ويعرض الصورة المشرقة للإسلام في دائرة السياسة؛ التي ما تزال في حاجة إلى جهود كبرى تدفع نحو الاستقرار السياسي في الدول الإسلامية بناء على رؤية شرعية فقهية أصيلة واضحة.

حُدودُ البحث

من أجل بلوغ الغاية من هذه الدراسة وجب حدها بحدود تحصرها في دائرتها المقصودة بالبحث؛ فهي محدودة موضوعا بمفهوم الشرعية السياسية ومصادرها وآليات تحقيقها وحمايتها في الفقه الإسلامي. فالجوانب المتعلقة بقضايا القانون الدستوري أو السياسي للشرعية السياسية غير مشمولة بالبحث إلا من حيث استجلاء مفهوم الشرعية السياسية عند المنظرين له وبيان أنواع الأنظمة السياسية المعاصرة وعلاقتها بالشرعية السياسية. والدراسة لا تُعنى بالشأن الخارجي؛ فالشرعية السياسية الدولية خارجة عن إطار البحث إلا باعتبارها وسيلة لإصلاح الشرعية السياسية، وتتبع الجانب التاريخي خارج عن إطار البحث إلا في تقديم بسطة موجزة عن مسار الشرعية السياسية في التاريخ الإسلامي بما يعين على فهم التطور التشريعي ذي الصلة، وبيان أثر التاريخ على الآراء الفقهية في الشرعية السياسية.

منهج البحث

ستستعين الدراسة ابتغاء تناولٍ علميٍّ منْهجيٍّ للموضوع **بالمنهج الاستقرائي** في جمع الأدلة وتتبع الآيات القرآنية ذات الصلة بالشرعية السياسية، وكذا الأحاديث النبوية، واستقراء المقاصد السياسية التي جاءت الشريعة لتحقيقها، وتتبع آراء الفقهاء في الأحكام ذات الصلة بالشرعية السياسية. كما تتوسَّل **بالمنهج الوصفيِّ التحليلي** لبيَان مدلولات النصوص الشرعية ومكنوناتها، ومحاولة استجلاء حقيقة الأقوال الفقهية وتحليل مستنداتها ومراميها، **والمنهج النقدي المقارن** لعرض الآراء على بعضها رجاء التمييز بين راجحها ومرجوحها في ضوء النصوص ومقاصد الشريعة الإسلامية.

الدِّراساتُ السَّابقة

بعد التنقيب عن المصادر ذات الصلة بالموضوع؛ تجمعت لدى الباحث جملة مؤلفات ودراسات تعرضت للموضوع بشكل جزئي، والفارق بينها وبين دراستنا هذه جانب التأصيل للشرعية السياسية حيث لم يوف حقه من البحث، وكذا حصر مقاصد الشريعة الخاصة بباب

السياسية، وبيان دورها في حفظ الشرعية السياسية إيجادا واستدامة، وفيما يأتي عرض موجز عن بعض الأبحاث ذات الصلة الواضحة بموضوع الدراسة:

١- شرعية السلطة في العالم العربي[١].

تناول المقال الأول من هذا الكتاب شرعية السلطة في العالم العربي؛ وعُنِيَ ببيان الفرق بين مصطلح الشَّرعيَّة والقانونية والقدرة على البقاء في السلطة، وعلاقة الشرعية السياسية بالمعارضة والتأييد للنظام الحاكم، وشرائط قيام الشرعية السياسية، كما عرض لأهمية الشرعية السياسية في ضعف النظام وقوته، وكل ما سبق ذكره له صلة وثيقة بالموضوع قيد الدراسة، وإن كان المقال لم يتعرض لنظرة الفقهاء؛ لكنه ألمح إلى تلك الجوانب المشار إليها وهي ما سيفيد منه البحث.

٢- شرعية السلطة في الإسلام[٢].

ينقسم الكتاب إلى محورين: المحور الأول مقارنة بين الشرعية في الإسلام والشرعية في الغرب، والمحور الثاني تعريف بمضمون الشرعية وضماناتها في الإسلام من خلال الأدلة الشرعية. ويؤخذ على هذه الرسالة الإجمال في مباحثها فضلا عن أنها انطلقت من تقرير التَّرادف بين الشَّرعية والمشْروعية في الفقه الإسلامي وبنت عليه كلَّ المضامين التي أعقبته، إذ عرف الشرعية في الإسلام بقوله: «التزام القائم على السلطة السياسية بإقامة مجتمع إسلامي كما صور بالكتاب والسنة» فهو لا يفرق واقعا بين سلطة شرعية وغير شرعية طالما كان هناك التزام بالكتاب والسنة، وهذا الالتزام يراد به المشروعية لا الشرعية السياسة. كما أن دراسة آراء الفرق الإسلامية ذات الفكر السياسي-خاصة غير السنية- لم تُعطَ حقَّها من البحث والبيان، والأمر الآخر الذي تحاول هذه الدراسة استكماله -إضافة لما سبق- هو الحديث عن

---

[١] أحمد بهاء الدِّين، **شرعية السلطة في العالم العربي** (القاهرة: دار الشروق، د.ط، ١٩٨٤م). والكتاب تجميع لمقالات صحفية نشرها المؤلف طوال عقد في جرائد متعددة.

[٢] عادل فتحي عبد الحافظ، "شرعية السلطة في الإسلام" (رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

أوجه إعادة الشرعية أو إصلاحها والأحكام المتعلقة بوسائل ذلك؛ إذ جاء الحديث عنه في هذه الرسالة مجملا باسم مقاومة النظام الجائر، كما أن نواقض الشرعية السياسية وما يتسبب في النقص منها لم تتعرض له الرسالة بالدراسة، وتحاول هذه الدراسة تفصيل هذا الإجمال وبيان تفاصيل أحكامه في الدائرة الواسعة لمصطلح الشرعية السياسية ومقاصدها.

٣- شرعية السلطة في التراث الإسلامي[٣].

هذه الرسالة وثيقة الصلة بموضوع البحث، فقد أحاطت تقريبا بسرد واقع شرعية السلطة في التاريخ الإسلامي في الخلافة الراشدة والدولة الأموية والعباسية. أما الجانب الفقهي التشريعي لشرعية السلطة فكان مختصرا بقدر ما تتضح الفكرة للقارئ في السياق التاريخي للأحداث ذات الصلة بشرعية السلطة. وتأمل هذه الدراسة أن تعتني بالجانب التأصيلي للشرعية السياسية، وتتجنب ما يتعلق بالتاريخ إلا ما يتصل بفهم سياق تطور الجانب الفقهي للشرعية السياسية، وما يساعد على التأصيل للشرعية السياسية في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين الذي يُبَيِّن اجتهادات الصحابة ونظراتهم في الشرعية السياسية.

٤- في النظرية السياسية من منظور إسلامي[٤].

في الفصل السادس من هذا الكتاب، اعتنى المؤلف بدراسة قضية الشرعية السياسية، فتناول في المبحث الأول منه مفهوم الشرعية السياسية، وفي الثاني الشرعية السياسية والواقع العربي المعاصر، وتعرض لقضايا عديدة لها علاقة بهذه الدراسة. وما لم يشمله هذا الكتاب -مما تسعى هذه الدراسة لاستكماله- هو الجانب التأصيلي للشرعية السياسية من القرآن والسنة، كما أن الدراسة المقصدية لم تحظ بعد بالاهتمام اللائق بها في موضوع الشرعية السياسية وهو ما ستسعى هذه الدراسة لبيانه. والمؤلف ذهب إلى المرادفة بين الشرعية والمشروعية والقانونية

٣

Abderraouf Boulaabi, "La Legitimite du Pouvoir dans la Tradition Islamique" (Ph.D thesis, Univercite Paris5 Sorbone, 1993).

٤ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **في النظرية السياسية من منظور إسلامي** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

مما جعل اعتناءه منصبا أكثر على بيان الخصائص المميزة للمشروعية السياسية في المنظور الإسلامي مقابل الشرعية السياسية في القانون الدستوري.

٥- الشرعية السياسية في الآيات المكّية مفهومًا وتأصيلاً[٥].

اهتم هذا البحث بمفهوم الشرعية السياسية في الآيات المكية، وقسَّمه شقَّيْن: مفْهوم الشرعية السياسية، حيث أصَّل المصطلح ودرس علاقته بالمشرُوعيَّة، كذا نشأة الدولة والاستقرار الاجتماعي وعلاقتهما بالشرعية السياسية، ثم في الشق الثاني للبحث تحدَّث عن الشرعية السياسية في العهد المكيِّ وتعامُل الرَّسول ﷺ مع النظام القرشي الذي لم يكن يعترف بشرعيَّته، ثم ختم بحثه بخاصَّتيْن من خصائص الشرعية السياسية، والبحث محدود زمنيا بالعهد المكي من الرسالة، مما جعل آراء الْفقَهاء التي تلت نشوء المذاهب الفقهية، وتأثرت بالواقع السِّياسي للخلافة الرَّاشدة وما سبقها ورَافقها من أحْداث ووقائعَ خارج إطار البحث، وذلك مما سيتناوله الباحث بالدراسة بعون الله وتأييده.

٦- إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية[٦].

يتناول المؤلف في كتابه مشكلةَ شرعيَّة الأنظمة الحاكمة العربية، وأزمة التعارض بين السلطة والمواطن، أو بين المجتمع المدني والسلطة القائمة، واستهلَّ الكتاب بالحديث عن مفهوم الشرعية ومصادرها، ثم درس التجربة الجزائرية ومشكلة الصراع فيها، ومستقبل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. ويعد الكتاب دراسة تطبيقية ترصد شرعية الأنظمة العربية الحاكمة، وستُفيدُ الدراسة منه في الجانب التطبيقي للشرعية.

---

[٥] عبد الله الكيلاني، "الشرعية السياسية في الآيات المكية مفهوما وتأصيلا"، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، الأردن (٢٠٠٢م).

[٦] خميس والي حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٣م).

٧- النظم السياسية والقانون الدستوري[٧].

ركز الكاتب حديثه عن علاقة نظم الحكم بالقانون الدستوري، وعرج على قضية الشرعية السياسية للسلطة؛ فبين أهميتها والمبادئ التي تتحقق بها، والوسائل التي تضمن استمرار الشرعية السياسية وتراقبها من رقابة سياسية وإدارية وقضائية. وحديثه عن الشرعية السياسية -وإن كان مختصرا- ذو صلة بموضوع الدراسة مما يفيد الدراسة فيما يتعلق بوسائل حماية الشرعية السياسية ومراقبتها.

٨- خطاب الشرعية السياسية في الإسْلاَم[٨].

تعرض فيه الكاتب لمدلول الشرعية السياسية وموقعه من السلطة السياسية وكونها المعيار التاريخي للمؤرخ السِّياسي، ثم قسم مقاله إلى أربعة محاور: الشرعية السياسية والشَّرع الإلهي، الشرعية السياسية في الخطاب الكلامي، الشرعية السياسية في الخطاب الفقهي، الشرعية السياسية في الفكر الإسْلاَمي المعاصر. والجانب الوثيق الصلة بالموضوع ما يتعلق منه بالخطاب الفقهي، حيث كان منصبًّا على علاقة الفقهاء بالسلطة السياسية الحاكمة، ودورهم في إضفاء "الشرعية" على الواقع الموجود حسب وجهة نظره. ويفيد هذا المقال البحث في نظرته لعلاقة الخطاب الفقهي بالشرعية السياسي.

٩- فقه الشرعية السياسية في لمحة تاريخية[٩].

يتحدث المقال عن الشرعية السياسية من منظور تاريخي، ويفرق بينها والشرعية الأخلاقية، ويحاول الجواب عن إمكان الجمع بين الشرعية السياسية في صورة القوة والشَّرعيَّة الأخلاقية في صورة الحق والعدل، ويخلص إلى إمكان تحقق ذلك خاصة في العصر الحاضر الموسوم بعصر الحريات وحقوق الإنسان. والمقال لا يتعرض للجانب الفقهي والتأصيل الشَّرعي بقدر ما

---

[٧] محمد جمال ذنيبات، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (عمّان: دار الثقافة، ط١، ٢٠٠٣م).

[٨] سعيد بن سعيد العلوي، "خطاب الشرعية السياسية في الإسلام"، **مجلة التسامح**، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، (ع١٥، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

[٩] أحمد صبحي منصور، **فقه الشرعية السياسية في لمحة تاريخية**، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=55348, <accessed on: 22/01/2006>.

يسعى لتناول الشرعية السياسية من جانبها الفكري وهو ما ستفيد منه الدراسة؛ وبخاصة في علاقة الشرعية السياسية بالقوة والأخلاق ومدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

١٠- الشرعية السياسية[١٠].

عرض هذا المقال للشرعية السياسية من الجانب التطبيقي، وعلاقة الشرعية السياسية بمراكز القوة في الدولة، كما تحدث عن التصرفات السياسية المناقضة للشَّرعية السياسية، ودعا في الأخير إلى ضرورة تجاوز قصُور الشرعية السياسية، كما ألح على دراسة أوجه أزمة الشرعية السياسية، وهو ما تسعى الدراسة إلى إنجازه من خلال التأصيل للشرعية السياسية وتسليط الضوء على الاختلالات التي شابتها في دائرة الفقه السياسي الإسلامي.

١١- النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية[١١].

تحدث هذا البحث عن مفهوم النظام السياسي وتركيبته، ومفهوم السلطة السياسية وطبيعتها، ومدى حاجتها إلى الشرعية، ثم تناول مفهوم الشرعية عند المنظرين من علماء الاجتماع السياسي، وارتباطها بالمشروعية والقانون والرضا العام، ثم تحدث في المبحث الأخير عن أزمة الشرعية ووسائل معالجتها واتخذ من الشرعية السياسية في الوطن العربي أنموذجا للبحث. وما سيفيد الباحث هو دراسته لمفهوم الشرعية السياسية وعرض تعريفات علماء الاجتماع له.

١٢- مفهوم العلاقة بين الشرعية الدستورية وشكل نظام الحكم في الدولة[١٢].

يتناول هذا المقال مشكلة العلاقة بين الشرعية السياسية والنظام الحاكم، وطرق اكتساب النظام الحاكم للشرعية الدستورية، ويركز على النموذج الليبي والانقلاب الحاصل سنة

---

[١٠] أسرة المجلة، "الشرعية السياسية"، **مجلة المختار**، حركة مجتمع السلم، الجزائر،(ع٢٠، جمادى الثاني-رجب ١٤٢٨هـ/ يوليو-أغسطس ٢٠٠٧م).

[١١] أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، دمشق، (مج٢٤، ع٢، ٢٠٠٨م).

[١٢] إبراهيم فتحي عمّيش، **مفهوم العلاقة بين الشرعية الدستورية وشكل نظام الحكم في الدولة**، في:
http://archive.libyaalmostakbal.net/DerasatWaBohooth/ibrahim_emmesh_061009.html, <accessed on: 14/04/2010>.